Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol. 8, No. 1 **ISSN: 2788-6026**
Doi: 10.54720/bajhss/2026.080102 **Pages: 11-21**

مقومات تحقيق التنمية السياسية المستدامة في العراق بعد التغيير عام 2003م وآفاقها المستقبلية لحماية حقوق الإنسان وحرياته

م. م. أحمد صادق جعفر المندلاوي
كلية التربية الأساسية، جامعة ديالى، ديالى، 32001، العراق.
basica61te@uodiyala.edu.iq

الملخص
منذ عام 2003م أتاح التغيير الذي حصل في العراق بروز بوادر التحديث للمؤسسات والهياكل السياسية وفق معايير واتجاهات تنمية آليات وممارسات العمل السياسي وفق تركيبة أقيمت على أنقاض ما كان سائدا، وقد صاحب ذلك استجابة واعية وبوادر تعاون وتنسيق دولي من دول وهيئات ومؤسسات عالمية لتحقيق ذلك الهدف. وبالفعل تم الشروع بإجراءات تمكن من البدء بعملية تنمية سياسية تصب في ترقية أسس العمل السياسي وتحديث آلياته وفتح آفاق مجتمع حديث يتميز بنظام قيم يتجاوز أزمات المجتمع ومشكلاته وهو طالما حلمت به الشعوب، رغم أن بدايته كانت على المستوى المؤسسي. غير أن تلك التجربة ما لبثت أن واجهت جملة تحديات مجتمعية إلى جانب تحديات خارجية عرضت التجربة إلى الانتكاس رغم توفر بعض عناصر النجاح، ومن هنا سوف نتناول أهم التحديات التي أعاقت إنجاز تنمية سياسية حقيقية على المستوى الداخلي إذ إن أسس التنمية تظهر بشكل واضح في التحديات الداخلية وفق مستويات عدة رغم توفر مؤشرات مقوماتها التي تهيأت لها، من دون تعليق غياب أو تراجع التنمية السياسية على العامل الخارجي وحده الذي ربما لا يقل خطورة وأثر، إلا أن التنمية السياسية تبقى حبيسة الوعي والإرادة الداخلية وتفاعلاته المختلفة.
الكلمات المفتاحية: تنمية، سياسية، مستدامة، العراق، حقوق، حريات.

Elements of Achieving Sustainable Political Development in Iraq after the 2003 Change and Its Future Prospects for Protecting Human Rights and Freedoms

Assist. Lect. Ahmed Sadiq Jaafar Al-Mandlawi
College of Basic Education, University of Diyala, Diyala 32001, Iraq
basica61te@uodiyala.edu.iq

Abstract

Since 2003, the change that occurred in Iraq has enabled the emergence of early signs of modernization in political institutions and structures, in accordance with standards and trends aimed at developing the mechanisms and practices of political work within a configuration established on the ruins of the previously prevailing order. This was accompanied by a conscious response and initial forms of cooperation and international coordination by states, bodies, and global institutions in pursuit of that objective. Indeed, procedures were initiated that made it possible to begin a process of political development directed toward enhancing the foundations of political practice, modernizing

its mechanisms, and opening horizons for a modern society characterized by a value system capable of transcending the crises and problems of society—an aspiration long envisioned by peoples—despite the fact that its beginnings were at the institutional level. However, this experience soon faced a set of societal challenges alongside external challenges, which exposed it to setbacks despite the availability of certain elements of success. Therefore, this study will address the most significant challenges that impeded the realization of genuine political development at the internal level, since the foundations of development appear clearly within internal challenges across several levels, notwithstanding the presence of indicators suggesting that its prerequisites had been prepared—without attributing the absence or regression of political development solely to the external factor, which may be no less dangerous or influential. Nevertheless, political development remains constrained by internal awareness, will, and their various interactions.

Keywords: development; political; sustainable; Iraq; rights; freedoms.

المقدمة

التنمية السياسية المستدامة بوصفها عملية مركبة ومستمرة تستهدف تغيير الأنساق السياسية والاجتماعية في المجالات التنظيمية والأنشطة والعمليات والسلوك والنظم من أجل الوصول إلى الشكل الحديث وتجاوز الأشكال التقليدية من أجل تحسين أداء النسق السياسي في تحقيق أهداف جميع أفراد المجتمع وتلبية حاجاته ومطالبه.

بمعنى أن التنمية السياسية المستدامة تستهدف ترشيد السلطة من خلال عقلنة آليات الحكم وتنظيم الحياة السياسية واستقرارها وفق منهج عمل مؤسسي يرتكز على التعددية واللامركزية واحترام الحريات العامة والخاصة وكفالة حرية الرأي والتعبير والتنظيم وتحقيق التوازن المؤسسي بين السلطات والهيئات العامة إضافة إلى تحقيق التوازن الاجتماعي بين الفئات والشرائح ومكونات المجتمع التي تعد من أبرز معايير تحقيق الاستقرار السياسي المفضي إلى رقي الحياة وديمومتها للفرد والمجتمع, إن التحديات والمعوقات التي واجهت عملية التنمية السياسية في العراق منذ عام 2003م قد تؤشر مدى ضعف أو قوة قيم التنمية السياسية ومديات ارتباطها بإرادة وتوجهات ومعتقدات وسلوكيات النخب التي تحول دون فاعليتها، رغم أن هناك عدة مؤشرات ومقومات قد أعطت ديناميكية على الحياة السياسية وساهمت إلى حد ما في خلق أرضية قابلة لتحقيق تنمية سياسية إذا ما تم تطويرها وإثرائها رغم المعوقات التي تصاحب كل تجربة حديثة. ويمكن تلمس أهم تلك المؤشرات التي خلقت أرضية مناسبة لتحقيق تنمية سياسية في العراق بعد عام 2003م .

أهمية البحث

تنبع أهمية الدراسة من محاولتها إبراز ما تمثله عملية التنمية السياسية المستدامة من تحديث واستقرار أي نظام سياسي، إذ إن الغاية الأساسية للتنمية السياسية المستدامة تحقيق دولة ديمقراطية يتمتع فيها المواطن بالحقوق والضمانات الأساسية من خلال تعزيز قدرة النظام السياسي في توظيف البنى والمؤسسات للممارسة الديمقراطية. إن موروث الدولة العراقية منذ تشكيلها من البنى والمرتكزات والمؤسسات والهياكل والقوى البشرية والمادية وما آلت إليه الأوضاع من استبداد وحروب وديون متراكمة وغياب الحقوق والحريات الأساسية والعجز الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي تجعل التنمية السياسية المستدامة العامل الأساس والجوهري لإعادة بناء الدولة بوصفها القاعدة المؤسسية التي تؤطر العمل السياسي والتلاحم المجتمعي والمشاركة الفاعلة وبناء دولة ديمقراطية تنبذ احتكار السلطة.

إشكالية البحث

تتجسد إشكالية الدراسة في مجموعة التحديات والمقومات التي تواجه عملية التنمية السياسية المستدامة التي شرع فيها بعد عام 2003 في العراق والتي يمكن تبيانها في مجموعة من التساؤلات: ما هي مقوماتها وآليات عمل التنمية السياسية المستدامة ؟ وما هي أهم التحديات التي واجهتها؟ وما هي الآفاق المستقبلية لإمكانية نجاحها وما هي التداعيات السلبية في حالة انتكاس التجربة التنموية؟

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن هناك دورا مباشرا ومؤثرا لعملية التنمية السياسية المستدامة في العراق بعد عام 2003 م في خلق الظروف والشروط الملائمة لإقامة بناء متكامل للدولة الديمقراطية وبناء نظام سياسي حديث يبتعد بخصائصه عن الأشكال والتأشيرات التي كانت سائدة قبل تشكيل الدولة العراقية عام 1921م. فكلما اتسع مجال التعبير والتنظيم المؤسسي للممارسة السياسية وتأطير تلك العملية من خلال التركيز على مقومات وآليات التنمية السياسية كلما أمكن النظام السياسي من إنجاز وظائفه وازدياد قدرته، أما في حالة عجز النظام السياسي عن تذليل التحديات والأزمات المصاحبة لعملية التحديث التي تخلقها التنمية السياسية فإن ذلك يؤدي إلى إنتاج أسباب الإخفاق السياسي واستفحال الأزمات المجتمعية التي تنعكس على الدولة والمجتمع وتمثل تشويه حقيقي للبنى والمؤسسات الديمقراطية التي تم إنشاؤها.

هيكلية البحث

انتظمت الدراسة من خلال تقسيمها إلى مبحثين فضلا عن المقدمة والخاتمة، جاء المبحث الأول بعنوان: المقومات الأساسية للتنمية السياسية المستدامة في العراق بعد عام 2003م، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان: الآفاق المستقبلية لتحقيق التنمية السياسية المستدامة في العراق وحماية حقوق الإنسان وحرياته.

منهج البحث:- استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل النصوص القانونية والسياسية لفهم كيف يتم تحقيق التمتع بالتنمية السياسية المستدامة وأثرها على حقوق الإنسان وحرياته.

المبحث الأول

المقومات الأساسية للتنمية السياسية المستدامة في العراق بعد عام 2003م

التنمية السياسية بوصفها عملية مركبة ومستمرة تستهدف تغيير الأنساق السياسية والاجتماعية في المجالات التنظيمية والأنشطة والعمليات والسلوك والنظم من أجل الوصول إلى الشكل الحديث وتجاوز الأشكال التقليدية من أجل تحسين أداء النسق السياسي في تحقيق أهداف جميع أفراد المجتمع وتلبية حاجاته ومطالبه[1].

بمعنى أن التنمية السياسية تستهدف ترشيد السلطة من خلال عقلنة آليات الحكم وتنظيم الحياة السياسية واستقرارها وفق منهج عمل مؤسسي يرتكز على التعددية واللامركزية واحترام الحريات العامة والخاصة وكفالة حرية الرأي والتعبير والتنظيم وتحقيق التوازن المؤسسي بين السلطات والهيئات العامة إضافة إلى تحقيق التوازن الاجتماعي بين الفئات والشرائح ومكونات المجتمع التي تعد من أبرز معايير تحقيق الاستقرار السياسي المفضي إلى رقي الحياة وديمومتها للفرد والمجتمع.

المطلب الأول: آليات تحقيق مقومات التنمية السياسية المستدامة

الفرع الأول: تنظيم السلطات والهيئات

تشكل مسألة التنظيم ظاهرة وضرورة مجتمعية عصرية ومهمة لتسيير شؤون المجتمع الحديث ولتجاوز مسألة تعقيداته ومشكلاته ولتدارك أزماته وتجاوزها من خلال الأخذ بأسباب التنظيم واعتماده الحلول المفضية إلى الاستقرار، ويقصد بالتنظيم كل ما تعارفت عليه الجماعة من ترتيبات وإجراءات تنظيمية ومعايير وضوابط سلوكية وما يتم إنشاؤه من هياكل بنيوية ووحدات وظيفية وتحديد مسؤوليات للوصول إلى الأهداف والمصالح المشتركة للمجتمع على أسس عقلانية والكفاءة والقدرة على الإنجاز، وغالبا ما يطلق على الوحدات المنتظمة بالمؤسسات والهيئات التي يناط بها تحقيق تلك الأهداف .

مدلول السلطة: ان مفردة السلطة في اللغة العربية تعني الملك، والقدرة، فهذه المفردة مشتقه من السلاطة: أي القهر ومفردة السلطة تعريب للمصطلح الانكليزي (Authority)، والمفردة الانكليزية مشتقة من اللفظة اللاتينية Auctoritas) وترتبط هذه المفردة بالمفردة اللاتنية (Aucter)، وتعني (المؤسس)، و(الملهم)، و(الجد)، فهي مبعث تفوق وسمو فصاحب السلطة (Auctor)

صاحب سمو وتفوق، ولكن هذا السمو والتفوق يبتعد عن أمارات الطاعة أو السيطرة على الغير فتقترن السلطة بالمؤسسين، أو الاوصياء، أو الزعماء، أو الحكماء، أو الاجداد، فالسلطة عند (ماليوفسكي) هي القوة الشرعية لإقامة الانظمة واتخاذ القرارات واجبار الاخرين على تنفيذها من خلال فرض العقوبات. إن السلطة بصفة عامة هي المحرك الرئيسي للنظام القائم في المجتمع، والسلطة غالبا ما تصدر عن تنظيم اجتماعي معين فإذا ما انعدم وجود التنظيم يتبعه انعدام وجود السلطة لذلك تستهدف التنمية السياسية الأخذ بالتنظيم السلطوي والتأثير في إدارة التنظيم السياسي ولا سيما تخصيص أو إعادة توزيع أو منح السلطات دون استخدام العنف، وبذلك يتحدد الإطار العام للتنظيم السياسي الذي تسير عليه الدولة ويلتزم به الجميع حكام ومحكومين مع إمكانية التطوير والمساهمة والمشاركة في حدود المبادئ الكلية وكل ذلك لا يخرج عن القانون الدستوري ومكوناتها والقوى السياسية المؤثرة في أفعال التنظيم السياسي.

إن التحولات المهمة التي كرسها دستور 2005م في شكل الدولة وبنية النظام السياسي ونمط تنظيم السلطات من حيث التكوين والاختصاصات والتوزيع فقد جسد مبدأ تحقيق التوازن والفصل بما يحقق أول متطلبات التنمية السياسية في إنجاز غايتها وهو تحقيق التمايز بين المؤسسات والوظائف السياسية وتتبادل التأثير لتهيئة المناخ الملائم للمشاركة بالحياة السياسية بما يحقق إمكانات التكامل السياسي والاجتماعي ويتيح الفرصة لتوفير أوضاع الاستقرار السياسي[2]. وقد نظم الدستور الدائم لسنة 2005م السلطة على أساس النظام البرلماني إذ أشار في المادة الأولى (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق (4) المادة الأولى من الدستور العراقي الدائم لسنة 2005م.
ومن أهم الخصائص والسمات التي أقرها الدستور في تطبيق ما جاء في المادة الأولى من الدستور تتجسد بما يلي :-

1. نظام الحكم برلماني جمهوري يؤسس على أساس ثنائية السلطة التنفيذية رئيس للدولة إلى جانب رئيس للحكومة، إذ جاء في المادة (66) من دستور عام 2005م (السلطة التنفيذية الاتحادية تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء)، وهكذا فقد جرى اقتسام السلطة مثل سائر الأنظمة البرلمانية بين رئيس الدولة الذي تكون اختصاصاته على الأغلب تشريفية في إدارة البلاد وتوجيه العملية السياسية، وبين الحكومة التي تمثل الفرع الثاني من السلطة التنفيذية والتي تتولى إدارة الشؤون العامة للدولة ويكون رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولين أمام مجلس النواب، وبذلك يتجسد مبدأ عدم تركيز السلطة بشخص أو جهة ومما يحول دون الاستئثار بها والابتعاد عن النظام التسلطي.

2. تنظيم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية يكون قائما على أساس فكرة التوازن والتعاون والمساواة والتداخل بينهما كما ورد في المادة (64) والمادة (54) والمادة (62) من الدستور الدائم لسنة 2005م , تنص المادة (64) على منح رئيس الوزراء بموافقة رئيس الجمهورية حق حل مجلس النواب وإنهاء الدورة البرلمانية ،كما نصت المادة (62) على حق مجلس النواب إقرار الموازنة العامة والحساب.

3. إقرار مبدأ الفصل بين السلطات وفقا للمادة (47) من الدستور التي تنص على (تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تمارس اختصاصها ومهماتها على أساسمبدأ الفصل بين السلطات) وهذا الفصل هو فصل قائم على أساس التوازن وكما دون في نص المادة (61) من الدستور التي تنص على أحقية مجلس النواب في انتخاب رئيس الجمهورية وتشريع القوانين والرقابة على أداء السلطة التنفيذية والموافقة على تعيين رئيس وأعضاء المحكمة التمييز الاتحادية والسفراء وأصحاب المناصب الخاصة وقادة الجيش والسفراء وغيرها من المناصب العليا.

4. من حيث شكل الدولة فقد كرس الدستور الدائم لسنة 2005م مسألة الأخذ بالشكل الاتحادي وحدد مسالكه وطبيعته وتوزيع السلطات فيه فقد جاء في ديباجة الدستور الدائم (إن الشعب اختار الاتحاد بنفسه) وحددت المادة (116) (يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية) أي بمعنى أن الدستور قد أخذ بالعمل وفق نظام اللامركزية السياسية للأقاليم بينما سمح للمحافظات غير المنتظمة في إقليم بالعمل وفق نظام اللامركزية الإدارية ،كما حدد الدستور السلطات الاتحادية وفق المادة(110) وسلطات الأقاليم وفق المادة (115) في حين بينت المادة (12) حق الأقاليم ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فيما يخرج عن اختصاص الحكومة الاتحادية أو ما سكت عنه الدستور.

5. أما من حيث طبيعة النظام السياسي فقد بينت المادة (5) من الدستور (إن السيادة للقانون والشعب مصدر السلطات وشرعيتها يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية) كما نصت المادة(6) إن تداول السلطة سلميا عبر الوسائل

الديمقراطية المنصوص عليها في الدستور، وبذلك تتمثل الطبيعة العامة للنظام وفق ما جاء في الدستور بالنظام الديمقراطي وفق ما أشارت إليه الآليات وأسلوب ممارسة السلطة إضافة كفالة الحقوق والحريات في الباب الثاني من الدستور[3].

الفرع الثاني: ضمانات الحقوق والحريات

إن التنمية السياسية ترتبط من حيث المبدأ بمدى ما توفره القواعد الدستورية والقانونية من ضمانات للحقوق والحريات سواء كانت على الصعيد الشخصي أم السياسي، إذ إن عملية التنمية السياسية ترتبط بمقومات متعددة منها الاستقرار السياسي وتنظيم السلطة والمشاركة وهذه المقومات لا تكون ذات قيمة إلا في ظل أسس دستورية وقواعد قانونية تتيح للأفراد الممارسة الكاملة دون خوف وتضمن حقوقه مثل كفالة حرية التعبير والرأي والمشاركة في الانتخابات والترشيح والتمثيل النيابي وتقلد المناصب السياسية، لذلك تشكل مسألة الحريات والحقوق وضماناتها الدستورية الحاضنة الأساسية للتنمية السياسية وسبل نجاحها وبالتالي نمو المجتمع وتطوره في المجالات كافة، وهذا يتوافق مع غايات التنمية السياسية التي تسعى إلى بناء نظام سياسي حديث ومتطور يكبح جماح التسلط والانفراد بالسلطة ويحد من انتهاك الحقوق والحريات ويتيح المشاركة السياسية للجميع في إطار دستوري ومنظم[4].

وبذلك يتبين أن هناك تشريعات دستورية وطنية وقوانين وسياسات عامة قد تضمنت تنظيم تلك الحقوق فعلى صعيد الدستور قد تضمنت القواعد الدستورية جملة من الحقوق والحريات الأساسية وكفل ضمانتها وقد أفرد الباب الثاني لتلك الحقوق والحريات الذي قسم إلى فصلين تناول الفصل الأول في فرعه الأول مسألة الحقوق بنوعيها (المدنية والسياسية)[5]. المواد (من 14 ولغاية 21) من الدستور الدائم لسنة 2005م، وفي فرعه الثاني (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)[6] . المواد (من 22 ولغاية 36) من الدستور الدائم لسنة 2005م، في حين تناول الفصل الثاني تنظيم موضوع الحريات [7] .المواد (من 37 ولغاية 46) من الدستور الدائم لسنة 2005م، ومن أهم ما تم ترسيخه من تلك الحقوق والحريات في الدستور:

1. مبدأ المساواة وعدم التمييز والمواطنة (م / 14).
2. الحق في الحياة والأمن والحرية (م / 15).
3. الحق في تكافؤ الفرص (م/ 16).
4. الحق في الخصوصية الشخصية وحرمة السكن (م/ 17).
5. الحق في الجنسية (م/ 18).
6. استقلالية القضاء ومبادئ المحاكمة العادلة (م/ 19).
7. حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية للرجال والنساء بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح(م/ 20).
8. الحق في اللجوء السياسي وحظر تسليم اللاجئ إلى جهة أجنبية أو إعادته قسرا إلى البلد الذي فر منه (م/ 21) .
9. كفلت المواد (22-36) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على النحو الذي يتطابق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والعدل الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيها حق الملكية والعمل والصحة والبيئة والسكن وتكوين الأسرة والتعليم.
10. أما المواد (37-46) من الدستور الدائم لسنة 2005م فقد كفلت الحقوق الأساسية والحريات العامة بما فيها حظر التعذيب والعمل القسري والعبودية والحق في حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي وتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية وحرية التنقل وحرية الفكر والضمير والعقيدة وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وحرية العبادة والمعتقد.

المطلب الثاني: التشريعات والقوانين الضامنة للحقوق والحريات بعد 2003

أما ما تم ترسيخه بالقوانين أو مجموعة المقومات القانونية التي سنت بعد عام 2003م لغرض تطوير المجتمع وتعزيز الأطر الدستورية وتكميلها في صيانة الحقوق والحريات، وبينت الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في العراق، وهي دراسة من إعداد فريق العمل الوطني في وزارة حقوق الإنسان، 2008/8/22 ما يلي:-

1. قانون الجنسية العراقية رقم 26 لسنة 2006.
2. قانون انتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم 36 لسنة 2008م.
3. قانون إلغاء النصوص القانونية التي تمنع المحاكم من سماع الدعاوي رقم 19 لسنة 2005م.
4. الاعتماد التشريعي للتعليمات رقم 3 لسنة 2005م حول تعويضات ضحايا أعمال الإرهاب.
5. قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم.
6. قانون تعويض ضحايا الإرهاب وأخطاء العمليات العسكرية رقم 20 لسنة 2009.
7. قانون تعويض الأشخاص الذين فقدوا أجزاء من أجسادهم رقم 5 لسن 2009.

وعلى صعيد المؤسسات الحكومية المتخصصة بغية ترسيخ ثقافة الحقوق واحترامه فقد تم إنشاء عدد من الجهات الحكومية وفق أسس تتفق وتلك الأهداف منها:-

1. وزارة حقوق الإنسان التي نشأت في أيلول 2003م.
2. المفوضية العليا لحقوق الإنسان التي تشكلت بموجب قانون رقم 53 لسنة 2008م بوصفها مؤسسة وطنية مستقلة وتهدف الى إعداد استراتيجية وآليات عمل وبحوث وتوصيات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وصيانة حرياته.
3. لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب ومهمتها الأساسية إرساء مقاربة للحقوق والحريات ضمن أداء المجلس في مجالات التشريع والرقابة.
4. لجان ووحدات حقوق الإنسان في الوزارات: وهي وحدات إدارية متكاملة تعمل في سبيل تحقيق تقدم في مجال خلق بيئة ملائمة لممارسة الحقوق واستقرارها وتمكين ثقافتها من خلال البرامج والدورات التدريبية.

الفرع الأول: العدالة الانتقالية

تمثل العدالة الانتقالية استجابة واعية للانتهاكات المنهجية أو الواسعة النطاق لحقوق الإنسان وتهدف إلى الاعتراف الواجب بالضحايا والانتهاكات وتعزيز إمكانات تحقيق السلام والديمقراطية، فالعدالة الانتقالية ليست شكلا خاصا من أشكال العدالة، بل هي تكييف للعدالة على النحو الذي يلائم المجتمعات التي تخوض مرحلة التحولات وإعادة البناء في أعقاب حقبة من تفشي انتهاكات حقوق الإنسان.

ولكي تؤدي مساعي العدالة الانتقالية دورها في تعزيز الديمقراطية وبناء السلام يجب أن تكون قائمة على نهج شامل لتلبية احتياجات الضحايا وأسرهم وأن تكون متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبهذا الصدد يعرف الأمين العام للأمم المتحدة العدالة الانتقالية بأنها تشمل (كافة نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم التركات الملمة من التجاوزات الماضية والواسعة النطاق بغية كفالة المسائلة وإحقاق الحق وتحقيق المصالحة)، كما أن العدالة الانتقالية يجب أن تكون شمولية على النحو الملائم بما يضمن الإصلاح المؤسسي لمساعدة المجتمعات المقموعة على التحول إلى مجتمعات حرة بواسطة التدابير التي تحقق مستقبلا عادلا[8].

والتي أدت إلى تمزيق هوية الشعب العراقي الفردية والجماعية وولد انعدام الثقة على جميع مستويات المجتمع بسبب سياسات الدولة الاستبدادية التي مزقت الهوية الجامعة إلى هوية مفروضة من الدولة تمارس القمع وهويات فرعية عرقية ودينية تعاني من

التمييز العلني، ولذلك كان على النظام الجديد بعد عام 2003م إعادة عملية بناء الثقة في إطار عملية معقدة من خلال آليات العدالة الانتقالية بما فيها عملية اجتثاث وإنشاء محاكم خاصة ووضع سياسات للتعويض عن جرائم الماضي[9].

إن سياسات العدالة الانتقالية عدت جزءا شرعيا من عملية الإصلاح المؤسسي خلال الفترة الانتقالية كونها تسهم في إعادة البناء الاجتماعي المتسم بانعدام الثقة جراء العقود الماضية من الانتهاكات والاستياء العام، لذلك فقد أنشأت منظومة متكاملة من القوانين الوطنية بشكل يتفق وإحداث العدالة الانتقالية وبشكل يسهم في تجاوز إرث الماضي ومن أهم تلك القوانين.

1. قانون إعادة المفصولين السياسيين رقم 24 لسنة 2005م.
2. قانون هيئة نزاعات الملكية العقارية رقم 2 لسنة 2006م.
3. قانون مؤسسة السجناء السياسيين رقم 4 لسنة 2006م.
4. قانون مؤسسة الشهداء رقم 3 لسنة 2006م.
5. قانون حقوق وامتيازات ذوي الشهداء المؤنفلين لإقليم كردستان العراق رقم 9 لسنة 2007م.

الفرع الثاني: الانفتاح السياسي

اتسمت الدولة العراقية منذ نشوئها بطابع المركزية الشديدة والتسلط السياسي وكانت تفاعلات حركة التغيير ومخرجاتها تدفع باتجاه بنية سياسية متسلطة استعملت كل أشكال الأدوات التسلطية والقسرية للضبط السلطوي والتي امتدت أبعد مما هو سياسي لتتفاعل مع آليات اقتصادية واجتماعية وبنيوية تقليدية، لتستقر الدولة على هذه المعادلة لغاية عام 2003م[10]. وكانت نتائج تلك السياسات تزايد التوترات الاجتماعية والسياسية والثقافية والأدوات المجتمعية عاجزة وشبه معطلة لا تقوى على ممارسة دورها السياسي الحقيقي في ترسيخ دولة حديثة وتحقيق تنمية سياسية وبناء مقوماتها بشكل يتفق مع نظريات التحديث والتنمية السياسية المعاصرة[11].

ومنذ عام 2003م نجم عن احتلال العراق غياب أغلب الأسس التي تشكلت وقامت عليها الدولة العراقية بعد أن كانت تضع بصماتها على كل شيء وتطلق هيمنتها على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية وحتى الشخصية، وبذلك بعد الاحتلال وجد المجتمع العراقي نفسه أمام وضع جديد لم يكن معروفا طيلة عقود منصرمة وأصبحت الساحة السياسية الداخلية مباحة لكل شيء سواء تأسيس حزب أو تكتل سياسي أو جمعية أو منظمة مدنية أو حتى اعتناق أيديولوجية لا تتعارض مع توجهات المرحلة والظرف[12]. لقد رافق تفكك أسس ومؤسسات الدولة العراقية وانهيار نظامها السياسي المبني على تركيز السلطة وهيمنة الحزب الواحد ، انتعاش الحياة السياسية والفكرية من خلال ظهور العشرات من الأحزاب والسياسية ذات الإيديولوجيات المختلفة والمتنوعة وهي تعد حالة طبيعية للحرمان المطلق، كما أنها شكلت دافعا للمشاركة السياسية وتحقيق غاية العملية السياسية في الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها عن طريق الآليات الديمقراطية والحكم التعددي ورفع كل عملية إقصاء أو تمييز، دفعا التنظيم الحزبي إلى أن يكون الفاعل الانتخابي والمنظم للمشاركة وبما يخدم دفع عملية التنمية السياسية رغم تأثر هذا التوسع والانفتاح الحزبي بعوامل قد تحد من إمكانية تحقيق تنمية حقيقية وذلك لاعتبارات سياسية واجتماعية وتوازنات القوى الداخلية والإقليمية والدولية، وهو يشكل تحديا لمرتكزات التنمية الديمقراطية والدولة بشكل عام[13].

غير أنها تبقى تجربة شكلت الملمح الأبرز لإفرازات الحياة السياسية بعد عام 2003م وتعد آلية مهمة لتسيير الحياة السياسية بعد حقبة الانغلاق والجمود السياسي الذي ظلت تعاني من أزماته. ومن مظاهر الانفتاح السياسي بعد عام 2003م هو التمسك بخيار الانتخابات وأخذ يشكل النظام الانتخابي بتعديلاته ابتداء من قانون الانتخابات المتشكل بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (96لسنة 2004م) والذي مثل الركيزة الأساسية للعملية الانتخابية وما تلاها من تعديلات على القوانين مثل قانون رقم (16 لسنة 2005م) واعتماد الدستور في المواد (5-6) على آلية الانتخاب بوصفها ممارسة لسيادة الشعب ومصدر لشرعية السلطات[14] ، وقد عدت تلك الآليات من قبيل الضمانات للحقوق والحريات الأساسية وكذلك ترسيخها إلى جانب أن الدستور أعطى في المادة (20) حقوقا متساوية للمرآة , والمادة (20) من الدستور الدائم لسنة 2005م.

وهكذا شكل انهيار النظام السابق ظهور بوادر التجمع والتنظيم لناشطات الحركة النسوية الجديدة خارج إطار هيمنة الدولة والنظام السياسي ويعد ذلك بعدا من أبعاد انفتاح الحياة السياسية، وقد شكلت الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003م القوانين التي دفعت

عملية ضمان حقوق المرأة وضمان تمثيلها الكامل في العملية السياسية وكذلك إقامة المؤتمرات الوطنية والمشاركة بفعالية في الحياة السياسية وزيادة حجم تأثيرها في عملية صنع القرارات[15].

المبحث الثاني

الآفاق المستقبلية لتحقيق التنمية السياسية المستدامة في العراق وحماية حقوق الإنسان وحرياته

قد تبدو صورة التغيرات ومؤشراتها الشكلية في طبيعة الحياة السياسية التي جرت في العراق بعد عام 2003م أنها تقع ضمن صلب العملية التنموية والتحديثية التي تمكن من بناء دولة وفق أطر ومؤسسات وبنى استبدلت ما كان سائدا ومعيقا، غير أن تلك الصورة الطوباوية قد تصطدم بحقيقة أساسية وهي أن عملة التنمية السياسية هي ليست مجرد أطر ومؤسسات وأمنيات ورغبات، بل هي عملية مستمرة وتتطلب مستلزمات سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية يجري تنظيمها وتحديثها في سياق عملي متدرج بعيدة الأمد كما تقتضي مواجهة جملة تحديات داخلية وخارجية تتفاعل على شكل مراحل متعاقبة مع تطور التنمية ومتغيراتها المجتمعية. إن التنمية السياسية بوصفها عملية تستهدف البنى والمؤسسات السياسية والثقافية الاجتماعية من أجل تحديثها وتطوير قيم عصرية قادرة على استيعاب ما يعترض المجتمع من مشكلات وأزمات والسعي لحلها أو التكييف مع معطياتها[16].

ومن خلال تلك المؤشرات يتبين أن التنمية السياسية عملية تراكمية تتكامل مقوماتها من خلال العملية السياسية وتفاعلاتها، فالنتائج التي تقدمها الأطر السياسية للنظم الاجتماعية هي جزء مكمل للتدعيم السياسي، فالعلاقة تبادلية ومكملة للأخرى، إذ إن العمل السياسي بدون الدعم الاجتماعي لا يمكن أن يؤدي وظيفته في الوقت نفسه تحتاج البنية الاجتماعية إلى التأطير السياسي والمؤسسي للمحافظة على التضامن وتحقيق قدر من التوازن بينها وبين السلطة، وأي خلل بين النسق السياسي والأنساق المجتمعية الأخرى تختل معه علاقة النسيج المجتمعي الذي جعله محتوى خاليا من التوازن ويتضمن فعل الاعتراض وهنا تلعب التنمية السياسية دورها في المحافظة على هذه الأنساق المجتمعية وبصورة تدرجية وصولا إلى تكاملها حيث أن تقادم هذه العملية واستقرارها عبر الزمن والممارسة تصبح أكثر رسوخا وفاعلية[17].

ولذلك فإن نمو وانتشار أطر مؤسسية وهيئات ومؤسسات دستورية وسياسية وهياكل وبنى قد لا يؤشر برهان تجربة رائدة وإنجازات من دون تكاملها مع البنى والأنساق المجتمعية ولا يمكنها بلوغ مرحلة متقدمة من الممارسة الديمقراطية وتحديث النظام السياسي من دون استمرارية وتكامل وتحقيق توازن وتخطيط وتعبئة وتدعيم شعبي وإرادة واعية من قبل النخب والقوى المجتمعية. أي أن إنجاز بعض المضامين لا يعد نجاحا كما أن بروز بعض المعوقات والتحديات لا يعني أن الفشل والانهيار قد غطى الواقع[18].

أي أن نجاح التنمية في العراق يتطلب تدريجا وبخطوات متتالية تتجاوز مسألة فترات زمنية أو اتخاذ إجراءات سياسية ومؤسسية وأطر وقواعد دستورية وإجراء انتخابات تعددية إذ إنها تمتد إلى آفاق أوسع للوصول إلى أسس الحكم الجيد من خلال تضمين الحقوق والحريات الأساسية وفاعلية الأداء الحكومي والمسائلة وسيادة القانون ومكافحة الفساد وتداول السلطة والتغيير الحكومي بعيدا عن الحزبية والشخصانية والفئوية[19].

المطلب الأول: تعثر مسار التنمية السياسية وفشل آليات تطبيقها

وهذا المشهد يتعلق بالقضايا الرئيسة ذات الصلة بطبيعة الدولة والنظام السياسي والبنى السياسية والاجتماعية التي تشكل قاعدة العمل السياسي في العراق والتي تشكل حجر الزاوية للتطور السياسي والديمقراطي والأرجح أن تعثر التنمية السياسية وفشل آلياتها سوف يفضي إلى التأثير السلبي على مستقبل الدولة العراقية بصفة عامة، إذ إن آليات التنمية السياسية هي القادرة على مواجهة الأزمات والصراعات في شتى المجالات المجتمعية[20]. إن لهذا المشهد أسبابا موضوعية أو مؤشرات نابعة من مسيرة التنمية السياسية في تقويض دعائم ما تم تحديثه من بنى ومؤسسات النظام السياسي بسبب ما فرضته الظروف أو الوقائع التي أحاطت بمجمل الظروف المجتمعية للعراق بعد عام 2003م ولغاية الوقت الحالي.

أ. ضعف المؤسسات والهيئات العامة: والتي تسببت في سلبيات أثرت على أداء مهمة الوظائف العامة التي ترتكز عليها السلطة في عملها، وشاب الأداء التنفيذي والتشريعي عجز وقصور وارتفعت عناوين الفساد والمحاصصة السياسية داخل جهاز الحكومة وغياب الخدمات واتساع نطاق البطالة وضعف الدخول وتزايد معدلات التضخم دون إيجاد حلول ومعالجة حقيقية لذلك القصور

والعجز في الأداء ، وترجع أغلب السلبيات تلك إلى نظام المحاصصة السياسية وتولي المناصب بصورة التوافق السياسي التي ولدت اختلالا في التوازن بين القدرات والمسؤوليات وهذا يشمل كذلك أداء الجهات والهيئات التشريعية سواء كان مجلس النواب الذي تراجع أداؤه في دوراته التشريعية سواء من حيث دوره الرقابي على أداء المؤسسات وأداء الحكومة أو دوره التشريعي الذي يسهل تنفيذ الدستور وتحقيق توزيع الموارد وتسوية النزاعات، وكذلك حتى مجال مجالس المحافظات والبلدية التي وظيفتها تقع ضمن تنفيذ متطلبات الخدمات للمواطن فإن أداءها لا يرتقي مع حجم التمويل والدعم الإداري والمالي لها.

ب. وكذلك ما يؤيد هذا المشهد جملة قضايا تواجه عملية تحقيق غاية التنمية السياسية في بناء دولة ديمقراطية في العراق من خلال تفكيك رؤى وهياكل النظام التسلطي الذي ساد قبل عام 2003م وإقامة نظام بديل يتأقلم مع المجتمع وفق تنمية سياسية فعالة ذات مضمون سياسي واجتماعي وقيم وسلوك واتجاهات متناسقة.

ت. وكذلك يذهب هذا المشهد إلى ضعف الطبقة الوسطى وتحللها وعدم إمكانيتها بناء تجربة حقيقية أو حملها على إجراء تنمية سياسية تفضي إلى ممارسة راسخة ومستقرة كما عرفتها التجربة في الغرب والتي كانت تجربة اعتمدت على فئة متنورة وواعية حملت مسالة التطور والتحديث.

المطلب الثاني: فرص وإمكانيات التقدم والنجاح

لقد شهد العراق بعد عام 2003م تغيرات مهمة وتاريخية قادت إلى خلق تحولات مهمة رافقتها تطورات حادة وخلقت أوضاعا شديدة التعقيد ولا سيما ما يتعلق بعملية التحول السياسي الذي يهدف إلى بناء الدولة العراقية على أسس سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة قائمة على عملية سياسية ذات أسس وقواعد تهدف إلى بناء دولة ديمقراطية، غير أن هذه التجربة التنموية واجهت الكثير من المعوقات والتحديات الأساسية بسبب التركة المتراكمة من عقود الاستبداد والقمع والاستبداد الماضي، إضافة إلى عدم تواجد بنية مستقرة وذات تركيبة متوازنة تمتلك فلسفة سياسية تبعد التصارع بين أطراف تلك البنية[21].

وكون التنمية السياسية عملية تعديل نوعي لمناحي الحياة وتتسم باضطراب متسلسل تتصل حلقاته بصورة تراكمية للوصول إلى التغيير الشامل الذي يطال هياكل المجتمع والدولة ويشمل مناحي الحياة الثقافية والقيمية[22]. فالوعي والإرادة قد بدأت تدرك أهمية التنشئة على قاعدة الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي، إذ أفضت الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية إلى الدفع باتجاه ضرورة تهيئة الشروط الضرورية للتحكم في تنظيم مسارات التحولات وضبطها وتسوية النزاعات الداخلية وإرساء تقاليد تحد من العنف والتطرف والإرهاب الذي مس كل فئات المجتمع [23] .

تحقق التنمية السياسية المستدامة حماية حقوق الإنسان من خلال بناء نظام سياسي عادل، شفاف، قائم على مشاركة المواطنين وسيادة القانون. ويمكن تلخيص العلاقة بينهما في النقاط التالية:

1. تعزيز سيادة القانون ومنع الانتهاكات.
2. توسيع المشاركة السياسية.
3. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.
4. بناء مؤسسات قوية خاضعة للمساءلة.
5. احترام التنوع والمساواة.
6. حماية الأقليات: نبذ التمييز مما يؤدي إلى بيئة تحترم حقوق الجميع دون تمييز.
7. دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية السياسية تضع سياسات واقعية تلزم الدولة بتحقيق تنمية شاملة تحمي هذه الحقوق.
8. منع النزاعات وتعزيز الاستقرار.

الخاتمة

ومن خلال دراسة التجربة في العراق بعد عام 2003م برزت مجموعة تحديات أخذت تعيق إنجاز تنمية سياسية يتمخض عنها تحولات جذرية في بنية وثقافة المجتمع وإعادة هيكلة النظام السياسي وفقا لنموذج الدولة العصرية التي تختص بالمؤسسات المستقرة الفاعلة وسمتها الاستقرار والرفاهية لأفراد المجتمع كافة بغض النظر عن الانتماء والعرق والطائفة والدين. ولذلك شكلت عملية بناء الدولة وهشاشة البناء المؤسسي وحالة عدم الاستقرار السياسي أهم التحديات السياسية المعيقة لإنجاز تنمية سياسية في حين شكلت التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أبعادا أخرى أكثر تشابكا مع الجوانب السياسية في تحديات الوصول إلى غايات التنمية السياسية.

والحق إن تلك التحديات من الصعوبة إنكار آثارها وتداعياتها على المستوى التطبيقي العملي أو النظري في إفشال عملية التنمية السياسية وذلك لتجذرها في بنية المجتمع وفي الممارسة السياسية والمجتمعية. وعليه فإن مجال تجاوز تلك التحديات والمعوقات لإنجاز تنمية سياسية شاملة ومتوازنة تتطلب توفير مستلزماتها والاستفادة من المقومات التي تهيأت لها سواء على الصعيد الثقافي أو السياسي والمؤسساتي أو على صعيد تعبئة الأفراد للاستجابة الواعية لعملية التحديث التي تعطي ديناميكية على الحياة السياسية وتخلق أرضية قابلة لتحقيق التنمية السياسية رغم مؤشرات ضعف القيم السياسية وارتباطها بإرادة وتوجهات وسلوك النخب المسيرة للنسق السياسي، وبرغم تلك المعوقات التي تواجه عملية التنمية السياسية المستدامة في العراق بعد عام 2003م ومن خلال المقومات المتوفرة والتي كرست من خلال الممارسة العملية فإن الدراسة تطرح سيناريوهات حول مستقبل التنمية وآفاقها في سبيل الوصول إلى غايتها الأساسية، وهذه السيناروهات تتراوح بين مشهدين، الأول يتعلق بتطوير فاعلية العمل السياسي الذي من خلاله يتم تجاوز السلبيات المفضية إلى الأزمات والصراعات المجتمعية وبخلافه سوف نحكم على التنمية السياسية بالفشل وتدرك في المستقبل القريب تداعياتها على مستقبل الدولة والمجتمع.

النتائج

إن تركيزنا على المشهد الثاني وهو الإمكانيات والفرص لنجاح التنمية السياسية المستدامة من خلال خلق تحولات مهمة وأوضاع ومشاريع وأسس دستورية وسياسية وثقافة واعدة تمثل نواة تحقيق التنمية السياسية، وتمثل أهم تلك الأسس لنجاح التنمية السياسية المستدامة:

1. الأسس السياسية المتعلقة بالنظام الحزبي والانتخابي والمؤسسة وفصل السلطات.
2. الأسس الاجتماعية المبنية على الاندماج وتشكيل هوية جامعة وتجاوز المحاصصة.
3. الأسس الاقتصادية وتجاوز سلبيات الفقر والبطالة وتوزيع العوائد والفساد المالي.
4. إنجاز متطلبات العدالة والمساواة وإشاعة ثقافة السلام والتعايش.
5. توفير أسس الاستقرار وحفظ الأمن ومحاربة الإرهاب بكل أشكاله وصوره.
6. تمكين حماية حقوق الانسان وحرياته الأساسية من بوابة التنمية السياسية المستدامة.

المصادر

[1] إليزابيث فيريس، عودة اللاجئين العراقيين إلى ديارهم دلائل وأخطار كامنة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد372، شباط 2010م.
[2] برهان غليون، المحنة العربية الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ، 2003.
[3] جابر حبيب جابر، مقاربات الصراع الطائفي، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد(11226) في 2009/8/23.
[4] حسن العلواني، اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد في مجموعة باحثين : الحكم الرشيد والتنمية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ط1، 2006.
[5] حسن حافظ، العملية السياسية في العراق المزاوجة بين التراث والمعاصرة، منشور على موقع جريدة الصباح العراقية، http//www.alsabaah.com.

[6] حسنين توفيق إبراهيم، مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج، مركز الخليج للأبحاث ، دبي، ط2، 2005.
[7] حسين عبد الحميد أحمد، التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية ،دراسة في علم الاجتماع السياسي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط1 ،1988.
[8] خضير عباس عطوان، نحو استراتيجية وطنية لبناء الدولة العراقية دراسة مدى إمكانية بناء الاستراتيجية، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، كانون الثاني 2010.
[9] رند حكمت محمود، مشكلة بناء الدولة في العراق للمدة 1921م – 2006م، أطروحة دكتوراه غير منشورة/كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد، 2007.
[10] رواء زكي يونس، متطلبات الممارسة الديمقراطية والتغيير الاجتماعي، مجلة دراسات دولية جامعة بغداد/مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، نيسان 2005م.
[11] عامر حسن فياض، أفكار في أطروحة هشاشة الطبقة الوسطى وشقاء الديمقراطية، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية /جامعة بغداد، العدد(31-32)، 2006.
[12] عامر حسن فياض، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ،2008.
[13] عبد الجبار احمد، آليات المصالحة الوطنية، مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، العدد1 تشرين أول 2008م.
[14] عبد الحليم الزيات، سوسيولوجيا بناء السلطة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1990،1.
[15] عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، الأبعاد المعرفية والمنهجية، ج1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط1، 2002.
[16] عبد الرسول عبد جاسم، نحو تقويم للاقتصاد الوطني العراقي ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد3، صيف 2006م.
[17] عبد العزيز عليوي، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام 2003م، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط1، 2013.
[18] عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي :التنمية السياسية وبناء الأمة، جامعة القاهرة، ط1، 2006.
[19] عبد الغفار رشاد القصبي، التنمية السياسية من خلال مؤشرات الديمقراطية وحقوق الإنسان، سلسلة إصدارات التنمية السياسية قضايا ومفاهيم نظرية، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2008.
[20] علي حسن الربيعي، صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007م.
[21] غالب الفريحات، على طريق التنمية السياسية، أزمنة للنشر والتوزيع، الاردن،ط1، 2005.
[22] غانم جواد، ماذا بعد التغيير في العراق، مقدمات لمشروع العدالة الانتقالية ،ط1، بغداد ،2005.
[23] ماكس فيبر، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة صلاح هلال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2011.